

Distr.: General
7 March 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 138 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لعام 2022

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

التقرير التاسع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نص مسبق لتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2022 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/76/6 (Sect. 3)/Add.8). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برود خطية وردت في 22 شباط/فبراير 2022.

2 - ويوضح الأمين العام في تقريره أنه عملاً بقرار مجلس الأمن 2570 (2021)، أنبسطت ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولاية إضافية لتقديم الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها، بسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والنشر



القابل للتطوع والتدريجي لعدد أقصى أولي قدره 60 مراقبا من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة، إضافة إلى ولاياتها القائمة، التي مددها مجلس الأمن مؤخرا في قراره 2619 (2022). وكذلك يصف الأمين العام في التقرير التقدم الذي أحرزته البعثة حتى الآن (A/76/6 (Sect.3)/Add.8)، الفقرات 1 إلى 3 والفقرات 6 إلى 11).

3 - ويذكر التقرير الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لعام 2022 لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعد توسيع ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن 2570 (2021). ويوضح الأمين العام أنه نظرا لتوقيت القرار 2570 (2021)، الذي اتخذ في 16 نيسان/أبريل 2021، والتقييم الاستراتيجي المستقل الذي كان جاريا وقت وضع الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، لم تُدرج الاحتياجات الإضافية من الموارد في مقترح الميزانية الأصلي لعام 2022، على النحو المبين في الفقرة 248 من تقرير الأمين العام المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، الذي يتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022 للمجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى (A/76/6 (Sect. 3)/Add.4)، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي لوضع طرائق التنفيذ وتحديد الاحتياجات من الموارد بطريقة متسقة وشاملة (المرجع نفسه، الفقرتان 4 و 5).

4 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في أعقاب اتخاذ القرار 2570 (2021)، شرعت الأمانة العامة في بذل الجهود الرامية إلى وضع مفهوم العمليات لعنصر رصد وقف إطلاق النار في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الأمر الذي استدعى إجراء مشاورات وثيقة مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، استنادا إلى مفهوم عملية يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها. واستدعى ذلك أيضا إجراء مشاورات مكثفة مع كيانات الأمانة العامة المعنية، في إطار فريق التخطيط المعني بليبيا، الذي ترأسه إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وقد أنجزت عملية التخطيط لميزانية عام 2022 قبل الانتهاء من وضع مفهوم العمليات. وعلاوة على ذلك، كان مجلس الأمن قد كلف، في قراره 2542 (2020)، إجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "يضع [...] في الاعتبار عنصر البعثة الخاص برصد وقف إطلاق النار"، على النحو المطلوب في القرار 2570 (2021). وأحال الأمين العام الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض الاستراتيجي المستقل إلى مجلس الأمن في رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2021 (S/2021/716). ولم يدل مجلس الأمن برأيه بشأن الاستعراض في الفترة اللاحقة، ولكنه مدد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا باتخاذ القرار 2599 (2021). وبناء على ذلك، لم يتسن وضع الصيغة النهائية لاقتراح صريح يحدد الاحتياجات من الموارد المتصلة بعنصر رصد وقف إطلاق النار خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، مدد مجلس الأمن الولاية الحالية تمديدا تقنيا آخر حتى 30 نيسان/أبريل 2022، بموجب القرار 2619 (2022) المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2022. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا، بأن مجلس الأمن لا يزال يبقي توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل قيد نظره. وتدرك الأمانة العامة مدى تقلب الحالة، وكذلك في الميدان، وضرورة توحيد طلباتها إلى أقصى حد ممكن. وبالتالي، سيلزم صياغة الاحتياجات من الموارد المتصلة بالاستعراض الاستراتيجي على أساس تأييد المجلس لها والولاية التي ستناط بالبعثة استنادا إلى ذلك.

5 - وتلقت اللجنة الاستشارية نسخة من تقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل وأبلغت كذلك، عند الاستفسار، بأن الخبر المستقل كان قد أوصى بنقل رئيس البعثة إلى طرابلس، على سبيل الأولوية،

مما سيجتهد له التواصل المجدي مع الجهات الفاعلة الليبية والقيام في الوقت نفسه بتوفير التوجيه الاستراتيجي العام لأقسام البعثة. وفيما يتعلق بهيكل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كان الخبير المستقل قد أوصى بأن تعود البعثة إلى العمل بتشكيلتها السابقة التي كان الممثل الخاص يتلقى في إطارها الدعم من قبل نائبين له (أحدهما معني بالشؤون السياسية والآخر يعمل أيضا بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية). وقدم التقرير أيضا عددا من الاستنتاجات الأخرى والتوصيات ذات الصلة، من بينها زيادة التركيز على جهود الوساطة، وعلى التواصل مع البلدان المجاورة؛ وتعزيز قدرات بعض عناصر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ وتعزيز وجود الأمم المتحدة في الشرق والجنوب لضمان اتباع نهج متوازن يولي الأولوية لجميع المناطق في البلد. وفي الوقت نفسه، يؤكد قرار الجمعية العامة 246/76، بعدم الموافقة على اتخاذ جنيف مركز عمل أهمية وجود قيادة البعثة على الأرض، في ليبيا، مما يكرّر أحد استنتاجات وتوصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، وفقا للأمين العام.

6 - وفيما يتعلق بنشر عنصر رصد وقف إطلاق النار، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه وفقا للقرار 2570 (2021) والرسالة المؤرخة 7 نيسان/أبريل 2021 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/353)، بدأت البعثة في وضع خطط لنشر المراقبين، يُتوقع بموجبها أن يُنشر العدد الأولي الأقصى البالغ 60 مراقبا من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة على ثلاث مراحل: نشر ما يصل إلى 10 مراقبين في المرحلة الأولى، وما يصل إلى 16 مراقبا في المرحلة الثانية، وما يصل إلى 60 مراقبا في المرحلة الثالثة (A/76/6 (Sect.3)/Add.8، الفقرة 22). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرحلة الأولى تستلزم نشر ما يصل إلى 10 مراقبين مما يسمح لفريق من خمسة مراقبين بأن يكون متاحا ومتأهبا في جميع الأوقات. وخلال المرحلة الثانية، سيتسع نطاق نشر عنصر رصد وقف إطلاق النار تدريجيا إلى سرت حيث سيُنشأ لهم موقع، بالتشاور مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، رهنا بتفعيل مركز سرت التابع للبعثة وهيكل الدعم والأمن المطلوب لعنصر الرصد. ويتوخى جزء من اتفاق وقف إطلاق النار، المُوقَّع في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إنشاء وحدات رصد مشتركة مكونة من مراقبين وطنيين ودوليين. وقد يؤدي تأخير نشر المراقبين الدوليين إلى تزعج الأطراف بذلك بسهولة لانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار وربما استئناف الأعمال القتالية. وإضافة إلى ذلك، دعا أعضاء مجلس الأمن الأمانة العامة إلى نشر المراقبين الدوليين المذكورين آنفا على سبيل الأولوية والاستعجال.

7 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، بعدم تأثر الحالة الأمنية وتقدم العملية السياسية في ليبيا حتى الآن جراء تأخر تقديم التقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويرجع ذلك إلى استخدام الموارد خلال عامي 2021 و 2022 بموجب السلطة الممنوحة للأمين العام لتغطية المصروفات غير المنظورة والاستثنائية فيما يتعلق بالسلام والأمن، الأمر الذي مكن النشر الأولي للمراقبين. وإضافة إلى ذلك، وقرت قدرات البعثة القائمة في طرابلس الدعم اللوجستي اللازم للنشر الأولي في طرابلس. بيد أنه فيما يتعلق بالنشر الكامل لعنصر رصد وقف إطلاق النار في سرت، ستتجاوز الاحتياجات ما يمكن أن تغطيه القدرات الحالية للبعثة بقدر كبير. ووفقا للأمين العام، ففي حين لجأت البعثة إلى وسائل بديلة لضمان إمكانية النشر الأولي لعدد من مراقبي وقف إطلاق النار في ليبيا، فإنها لن تتمكن من التنفيذ الكامل للولاية الحالية المتعلقة برصد وقف إطلاق النار إلا بموارد إضافية توافق عليها الجمعية العامة.

ثانياً - النفقات لعامي 2020 و 2021

8 - زُوِّدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمقارنة، حسب بنود الإنفاق، بين الاعتمادات والاحتياجات الإضافية لعام 2022، فضلاً عن النفقات الفعلية لعامي 2020 و 2021، على النحو المبين في المرفق الأول لهذا التقرير. ووفقاً للأمين العام، وفيما يتّصل بعام 2020، هناك نفقات إجمالية تبلغ نسبتها 98,8 في المائة من اعتمادات الميزانية، منها 96,8 في المائة في إطار الموظفين المدنيين، ونفقات بنسبة 98,5 في المائة في إطار التكاليف التشغيلية. وفيما يتّصل بعام 2021، بلغت نسبة إجمالي النفقات 99,7 في المائة من اعتمادات الميزانية.

استخدام المصروفات غير المنظورة والاستثنائية

9 - يشير الأمين العام إلى أن التكاليف الأولية المتعلقة بنشر الوجود المتقدم لعنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة في ليبيا قد وُقِّرت من السلطة الممنوحة للأمين العام لتغطية المصروفات غير المنظورة والاستثنائية بموجب قراري الجمعية العامة 255/75 و 248/76، لغترتي 2021 و 2022 على التوالي، مما أتاح بدء الأنشطة الأولية. ومع ذلك، ستركز الحاجة إلى مزيد من الموارد لزيادة القدرات ولتوفير الدعم الأمني واللوجستي والطبي والعملي اللازم، على النحو المبين في رسالة الأمين العام (S/2021/353)، وذلك من أجل تنفيذ ولاية رصد وقف إطلاق النار الواردة في قرار مجلس الأمن 2570 (2021) تنفيذاً كاملاً (A/76/6 (Sect.3)/Add.8، الفقرة 25).

10 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد الخاضعة لسلطة الأمين العام لتغطية المصروفات غير المنظورة والاستثنائية، قد خصصت في عام 2021 لإنشاء وظيفتين مؤقتتين في عنصر رصد وقف إطلاق النار (واحدة لرئيس دائرة (مد-1) وأخرى لنائب رئيس دائرة (ف-5))، ولنشر مراقبي وقف إطلاق النار المكلفين بمهام مؤقتة في طرابلس، مما يتيح تفعيل عنصر رصد وقف إطلاق النار. وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة بمعلومات عن استخدام الموارد المتعلقة بنشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي غُطيت تكاليفه أيضاً في إطار اعتماد المصروفات غير المنظورة والاستثنائية، على النحو المبين في الجدول 1.

الجدول 1

توزيع المصروفات غير المنظورة والاستثنائية لنشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا، من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	المبلغ المأمون به	النفقات	الرصيد
	(تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2021)		
نشر مراقبي وقف إطلاق النار (مهام مؤقتة)	914,6	474,0	440,6
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	11,1	-	11,0
الشؤون الطبية	14,5	-	14,5
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	58,0	-	58,0
المجموع	998,2	474,0	524,2

11 - وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن استخدام الموارد المتصلة بمواصلة نشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 9 شباط/فبراير 2022، فضلا عن النفقات المتوقعة حتى 31 أيار/مايو 2022، الممولة في إطار اعتماد المصروفات غير المنظورة والاستثنائية، على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 2

توزيع المصروفات غير المنظورة والاستثنائية لمواصلة نشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 9 شباط/فبراير 2022، والتوزيع المتوقع حتى 31 أيار/مايو 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	المبلغ المأذون به	9 شباط/فبراير 2022	النفقات (1 كانون الثاني/يناير إلى النفقات المتوقعة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 أيار/مايو 2022)
الموظفون المدنيون			
تكاليف الموظفين	609,3	22,2	609,3
التكاليف التشغيلية			
السفر في مهام رسمية	438,0	50,5	438,0
المرافق والبنى التحتية	81,0	-	80,3
العمليات الجوية	73,8	-	73,8
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	-	0,7	0,7
المجموع	1 202,1	73,4	1 202,1

12 - وعند الاستفسار مرة أخرى، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن جميع الالتزامات التي صدّق عليها الأمين العام في عام 2021، وكذلك في عام 2022، حتى 22 شباط/فبراير 2022، بموجب أحكام قراري الجمعية العامة 255/75 و 248/76، على التوالي، على النحو الوارد في المرفق الثاني. ووفقا للأمين العام، ترد جميع بيانات النفقات حتى 22 شباط/فبراير 2022 ولا تُظهر سوى المعلومات الأولية لأن الفترة المالية لعام 2021 لم تغلق بعد. وستُقدّم معلومات أكثر تفصيلا عن استخدام المصروفات غير المنظورة والاستثنائية للفترة 2021 في سياق تقرير الأداء المالي لعام 2021.

13 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مستكملة عن نفقات عامي 2021 و 2022، بما في ذلك عن استخدام مخصصات المصروفات غير المنظورة والاستثنائية، إلى الجمعية العامة أثناء النظر في هذا التقرير.

ثالثا - الاحتياجات الإضافية من الموارد في عام 2022

14 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن زيادة قدرات البعثة تستلزم موارد إضافية قدرها 100 379 20 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022. وتزيد هذه الاحتياجات الإضافية مجموع الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام 2022 إلى 100 641 89 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 20 379 000 دولار، أو 29,4 في المائة، مقارنة باعتمادات عام 2021، على النحو المبين

في الجدول 3. وتشمل الاحتياجات الإضافية ما يلي: (أ) مبلغ 7 144 500 دولار أمريكي لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين، أو 21,5 في المائة من الاعتماد المخصص لعام 2022، يعزى إلى اقتراح إنشاء 100 وظيفة جديدة؛ (ب) مبلغ 13 234 600 دولار لتغطية التكاليف التشغيلية، أو 45 في المائة من الاعتمادات لعام 2022، لدعم الأنشطة الإضافية المأذون بها. ولا يلزم توفير موارد إضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (المرجع نفسه، الفقرتان 33 و 34 والجدول 4).

الجدول 3 الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022	2021	2020			
الزيادة/(النقصان) عام 2022 مقابل عام 2021	الاحتياجات الإضافية مجموع الاحتياجات	المدرجة في هذا التقرير	الاعتمادات	الاعتمادات	الإنفاق	
(2)-(5)=(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
379,7	6 676,5	-	6 676,5	6 296,8	6 881,3	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
8 078,5	40 401,0	7 144,5	33 256,5	32 322,5	31 512,3	تكاليف الموظفين المدنيين
11 938,8	42 563,6	13 234,6	29 329,0	30 624,8	33 186,1	التكاليف التشغيلية
20 397,0	89 641,1	20 379,1	69 262,0	69 244,1	71 597,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

ملاك الموظفين

الجدول 4 موارد الموظفين

الرتبة	العدد	
1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 7 مد-1، 14 ف-5، 32 ف-4، 30 ف-3، 2 ف-2، 119 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 14 موظفا وطنيا من الفئة الفنية، 84 من الرتبة المحلية، 6 من متطوعي الأمم المتحدة	311	المعتمد لعام 2022 المقترح الإضافي لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 3)/Add.8)
1 أمين عام مساعد، 1 مد-1، 3 ف-5، 10 ف-4، 14 ف-3، 37 من فئة الخدمة الميدانية، 1 موظف فني وطني، 33 من الرتبة المحلية	100	الوظائف المنشأة
1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 8 مد-1، 17 ف-5، 42 ف-4، 44 ف-3، 2 ف-2، 156 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 15 موظفا وطنيا من الفئة الفنية، 117 من الرتبة المحلية، 6 من متطوعي الأمم المتحدة	411	المجموع لعام 2022

15 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى اقتراح إنشاء 100 وظيفة جديدة، من بينها 66 وظيفة لموظف دولي (1 أمين عام مساعد، 1 مد-1، 3 ف-5، 10 ف-4، 14 ف-3، 37 من فئة الخدمة الميدانية، و 34 وظيفة لموظف وطني (1 موظف وطني من الفئة الفنية و 33 من الرتبة المحلية). ويوجز التقرير المكاتب والوحدات التي يقترح إجراء تغييرات فيها. ويقترح كذلك إنشاء وجود للبعثة في سرت، بوصفها مركز

عمل جديدا للبعثة، لتقديم الدعم المباشر إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار في مقرهما في مركز واغادوغو للمؤتمرات في سرت. ويقترح إنشاء ما مجموعه 20 وظيفة جديدة من الوظائف المائة لإنشاء عنصر رصد وقف إطلاق النار في سرت (1 مد-1، 1 ف-5، 2 ف-4، 12 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 3 من الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرتان 29 و 30).

16 - ويرد أدناه موجز لملاك الموظفين المقترح (انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرات 18 إلى 32).

الوحدة

المقترح

أولا - الاحتياجات الإضافية من الموارد في عام 2022 فيما يتعلق بالقرار 2542 (2020)

- 1 - مكتب الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق (أ) إنشاء وظيفة واحدة لأمين عام مساعد (منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية) للاضطلاع بمهام القيادة داخل البعثة الأمم وفيما يتعلق بالفريق القطري، والنيابة عن رئيس البعثة إلى جانب نائب رئيس البعثة الآخر، والعمل كمسؤول بديل لشؤون الأمن؛
- (ب) إنشاء وظيفة لمساعد خاص للشؤون السياسية (ف-4) في طرابلس لدعم الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في تنفيذ الولاية المتعددة الأوجه الواردة في قرارات مجلس الأمن 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2619 (2022) وتقديم المشورة إلى الأمين العام المساعد بشأن جميع جوانب مختلف المسؤوليات، وتزويده بالتحليل والبحوث بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد؛
- (ج) إنشاء وظيفة لموظف إدارة البرامج (ف-4) في طرابلس لدعم الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في القيام عن كُتب برصد المجالات ذات الأولوية المتصلة مباشرة بولاية الأمين العام المساعد مع ضمان التنسيق مع عناصر البعثة وتيسير الاتصال بالموظفين والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛
- (د) إنشاء وظيفة واحدة لكبير مساعدي شؤون الموظفين (فئة الخدمة الميدانية) في طرابلس لتقديم المساعدة الإدارية الحاسمة والمستمرة إلى الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في سير عمل المكتب اليومي؛
- (هـ) إنشاء وظيفة موظف معاون لإدارة البرامج (موظف فني وطني) في طرابلس لدعم مكتب الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في تحليل المعلومات والرصد والإبلاغ لدعم إدارة البرامج وصنع القرار، ووضع سياسات الإنذار المبكر والتخطيط.

2 - دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية (أ) إنشاء وظيفة كبير مستشاري شؤون حماية المرأة (ف-5) في طرابلس لتوفير الإشراف الإداري على تنفيذ القرارات المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له ودعوة السلطات الليبية إلى وضع حد لإفلات مرتكبي العنف الجنسي والجنساني من العقاب؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون حماية الطفل (ف-4) في طرابلس لكفالة التنسيق بين أقسام البعثة بشأن تعميم حماية الطفل في جميع مجالات العمل.

ثانيا - دعم آلية رصد وقف إطلاق النار وفقا لقرار مجلس الأمن 2570 (2021)

1 - دعم عنصر رصد وقف إطلاق النار (93 وظيفة)، تشمل:

1-1 مكتب عنصر رصد وقف إطلاق النار في سرت (أ) إنشاء وظيفة لرئيس دائرة (مد-1) لعنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة لتوفير القيادة للموظفين المعنيين برصد وقف إطلاق النار والإشراف عليهم، والاضطلاع بأنشطة التخطيط والرصد والإبلاغ والاتصال؛ (20 وظيفة)

(ب) إنشاء وظيفة لنائب رئيس دائرة (ف-5) لتوفير القيادة والدعم الإداري بوصفه نائبا للرئيس والعمل كموظف مسؤول في غيابه؛

(ج) إنشاء وظيفتان لموظف اتصال عسكري (ف-4) لدعم رئيس الدائرة في تقديم المشورة التقنية لتيسير تنفيذ وتفعيل الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك أنشطة التخطيط والتنسيق والرصد؛

(د) إنشاء اثنتا عشرة وظيفة لمراقبين لوقف إطلاق النار (ف-3) لمساعدة الأطراف الليبية في تنفيذ الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، ورصد ما يبلغ عنه المراقبون الوطنيون والمصادر المحلية الأخرى من انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار والتحقق من هذه الانتهاكات؛

(هـ) إنشاء وظيفة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) لتقديم الدعم الإداري إلى عنصر رصد وقف إطلاق النار في عملياته اليومية؛

(و) إنشاء ثلاث وظائف لمساعد لغوي ميداني (الرتبة المحلية) لتقديم المساعدة اللغوية والدعم الإداري إلى عنصر رصد وقف إطلاق النار.

2-1 الدعم الفني في طرابلس (وظيفة واحدة) (أ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) لتقديم المشورة القانونية والعمل كموظف رئيسي يتولى المسائل القانونية المتعلقة بإنشاء عنصر رصد وقف إطلاق النار.

- 3-1 الأمن في سرت (47 وظيفة)
- (أ) إنشاء وظيفة واحدة لرئيس ضباط الأمن (ف-4) لقيادة فريق أمن سرت في تقديم الدعم الأمني (المرحلة الأولى)؛
- (ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف تنسيق شؤون الأمن/نائب رئيس ضباط الأمن (ف-3) في سرت لدعم رئيس ضباط الأمن؛
- (ج) إنشاء سبع عشرة وظيفة لموظف حماية لصيقة (فئة الخدمة الميدانية) لتوفير خدمات الحماية لموظفي عنصر رصد وقف إطلاق النار، بتنسيق من رئيس موظفي الأمن؛
- (د) إنشاء وظيفتين لموظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية) لتقديم خدمات الحماية لموظفي عنصر رصد وقف إطلاق النار؛
- (هـ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف أمن لشؤون العمليات (فئة الخدمة الميدانية) في سرت لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار. وسيلزم شغل هذه الوظيفة استعداداً للمرحلة الثانية، وبالتالي قبل الشروع فيها؛
- (و) إنشاء أربع وظائف لموظف أمن لشؤون العمليات والمعلومات (فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار. وسيلزم شغل ثلاث وظائف من الوظائف الأربع استعداداً للمرحلة الثانية، وبالتالي قبل الشروع فيها؛
- (ز) إنشاء أربع وظائف لمساعد لشؤون العمليات (الرتبة المحلية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار (المرحلة الثانية)؛
- (ح) إنشاء وظيفتين لمساعد معني بالأمن الميداني (الرتبة المحلية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار (المرحلة الأولى)؛
- (ط) إنشاء ست وظائف لمشغل لاسلكي أمني (الرتبة المحلية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار. وسيلزم شغل أربعة وظائف لمشغل لاسلكي أمني استعداداً للمرحلة الثانية، وبالتالي قبل الشروع فيها؛
- (ي) إنشاء وظيفة واحدة لموظف أمن لشؤون أماكن العمل، مشرف (فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار. وسيلزم شغل هذه الوظيفة استعداداً للمرحلة الثانية، وبالتالي قبل الشروع فيها؛
- (ك) إنشاء وظيفتين لموظف أمن لشؤون أماكن العمل (فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار (المرحلة الثانية)؛
- (ل) إنشاء ست وظائف لمساعد معني بالأمن الميداني لشؤون أماكن العمل (الرتبة المحلية) في سرت لتوفير الأمن لعنصر رصد وقف إطلاق النار (المرحلة الثانية).

المقترح	الوحدة
	4-1 دعم البعثة في سرت (24 وظيفة في سرت ووظيفة واحدة في طرابلس)، تشمل:
(أ) إنشاء وظيفة واحدة لكبير الموظفين الإداريين (ف-5) يضطلع بالإدارة العامة لخدمات الدعم التقني واللوجستي لعنصر رصد وقف إطلاق النار؛	1-4-1 خدمات الدعم الإداري (3 وظائف)
(ب) إنشاء وظيفة لموظف إداري (فئة الخدمة الميدانية) لدعم كبير الموظفين الإداريين؛	
(ج) إنشاء وظيفة واحدة لموظف موارد بشرية (فئة الخدمة الميدانية) للمساعدة في عملية الاستقدام لشغل وظائف جديدة ووظائف شاغرة أخرى؛	
(د) إنشاء وظيفة موظف لنظم المعلومات (فئة الخدمة الميدانية) لتقديم الدعم لإنشاء شبكات اتصالات في سرت ولضمان أن يكون للبعثة القدرة الكافية على ضمان أمن المعلومات؛	2-4-1 قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وظيفتان)
(هـ) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) لتغطية عبء العمل المتزايد بسبب ارتفاع عدد المستعملين النهائيين في بعض مراكز العمل؛	
(و) إنشاء وظيفة مساعد لشؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية) ليتولى تشغيل أسطول سرت بالتنسيق مع وحدة النقل البري في طرابلس؛	3-4-1 قسم النقل (6 وظائف)
(ز) إنشاء خمس وظائف لمشغل مركبات ثقيلة (الرتبة المحلية) لتشغيل معدات مناولة العتاد، والمعدات الهندسية، والمركبات المدرعة، والحافلات والشاحنات المستخدمة لنقل الركاب والبضائع والخطرة، وما إلى ذلك، إلى مواقع مختلفة داخل منطقة عمليات البعثة؛	
(ح) إنشاء وظيفة واحدة لطبيب (ف-4) في طرابلس، مع إيفاده في مهام منتظمة إلى سرت، للاضطلاع بالمهام الصحية السريرية والمهنية اليومية لفائدة موظفي الأمم المتحدة المنتشرين في سرت؛ وسيقيم الاتصال بالمرافق الطبية التابعة للبلد المضيف في سرت؛ ويدير عمليات الدعم الطبي اليومية للبعثة من خلال ضمان توافر الإمدادات الطبية وحسن تشغيل المعدات الطبية؛	4-4-1 قسم الخدمات الطبية (3 وظائف، منها وظيفة واحدة في طرابلس)
(ط) إنشاء وظيفتين لممرض (الرتبة المحلية) في سرت لتقديم خدمات التمريض الكفؤة والفعالة للمراقبين؛	

- 1-4-5 وحدة الهندسة وإدارة المرافق (3 وظائف) (ي) إنشاء وظيفة واحدة لمهندس (ف-4) لتقديم الدعم لإنشاء مرافق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛
- (ك) إنشاء وظيفة فني شؤون هندسية (فئة الخدمة الميدانية) لتوفير الخدمات المتصلة بالهندسة المدنية والمولدات والكهرباء والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء لعنصر رصد وقف إطلاق النار؛
- (ل) إنشاء وظيفة واحد لمساعد هندسي (الرتبة المحلية) لأداء الأنشطة التجارية والحرفية في الموقع؛
- 1-4-6 قسم خدمات دعم المعيشة/اللوجستيات (م) إنشاء وظيفتين لمساعد لشؤون الإمداد (1 من فئة الخدمة الميدانية و 1 من الرتبة المحلية) لتوفير المعدات واللوازم المكتبية وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية وجميع المخزونات ورصدها، حسب الاقتضاء، من وحدة الإمدادات إلى عنصر رصد وقف إطلاق النار؛
- 1-4-7 قسم العمليات الجوية ومراقبة التحركات (ن) إنشاء وظيفتان لموظف عمليات جوية (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمة الميدانية) لدعم عنصر رصد وقف إطلاق النار وأنشطته والاتصال بالسلطات المدنية والعسكرية المضيفة؛
- (س) إنشاء وظيفة لمساعد لمراقبة الحركة (الرتبة المحلية) لسد الفجوة الجوهرية في القسم فيما يتعلق بعمليات وقف إطلاق النار في سرت؛
- 1-4-8 وحدة المشتريات (3 وظائف) (ع) إنشاء وظيفة واحدة لموظف مشتريات (ف-4) لضمان كفاءة تسليم السلع والخدمات الجيدة والتصرف فيها لفائدة عنصر رصد وقف إطلاق النار؛
- (ف) إنشاء وظيفتين: وظيفة لموظف مشتريات (فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة مساعد لشؤون المشتريات (الرتبة المحلية) لازمة للإدارة والتنفيذ الفعالين لعملية شراء السلع والخدمات وأنشطة البيع.

إعادة إنشاء منصب الأمين العام المساعد الذي يضطلع بدور ثلاثي

17 - يوضح الأمين العام أن الجمعية العامة قررت، في قرارها 246/76 (الجزء العاشر، الفقرة 3)، ألا تُنشئ مركز عمل جديد في جنيف، وأن يكون مقر رئيس البعثة في طرابلس من أجل زيادة تعزيز مشاركة البعثة في المساعي الحميدة، مما يسمح بالتواصل المستمر مع الجهات الفاعلة الليبية وتوفير التوجيه الاستراتيجي الشامل للبعثة، وسيدعمه أمين عام مساعد (منسق البعثة) وأمين عام مساعد يضطلع بدور ثلاثي ويعمل أيضا كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية. وأيدت الجمعية العامة، في ذلك القرار، التوصية بعدم تمويل وظيفة الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ووظائف الدعم الأربع (2 ف-4، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 موظف وطني من الفئة الفنية) في إطار ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام 2022، بل تمويلها في إطار التمويل الخارج عن الميزانية لنظام المنسقين المقيمين، وأدى ذلك إلى إلغاء الوظائف الخمس في عام 2022 وكان له تأثير سلبي على قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الاضطلاع بولايتها بالكامل. ويقترح الأمين العام إعادة إنشاء وظيفة الأمين العام

المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) لتولي المهام القيادية داخل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وإعادة إنشاء أربع وظائف (2 ف-4، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 موظف وطني من الفئة الفنية) لدعم الأمين العام المساعد (A/76/6 (Sect.3)/Add.8، الفقرات 13-18).

18 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاقتراح المتعلق بإعادة إنشاء منصب الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) لا يتصل بقرار مجلس الأمن 2570 (2021). وإنما يرتبط الاقتراح إلى حد ما بولاية البعثة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2542 (2020). فقد أعاد مجلس الأمن التأكيد صراحة في قراره 2619 (2022) أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي بعثة سياسية خاصة متكاملة، ويتطلب ذلك عمليا أن يضطلع الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) بدور ثلاثي وأن يكون مرتبطا بالبعثة، وفقا للسياسات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالبعثات المتكاملة. ووفقا للأمين العام، إذا لم يعاد إنشاء الطابع المتعدد المهام للوظيفة في سياق ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فسيتعسر على البعثة، إن لم يستحل لها، العمل كبعثة متكاملة.

19 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، عند الاستفسار، بأن وظيفة الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) لا تزال قائمة في ليبيا في الوقت الراهن، عملا بقرار الجمعية العامة 246/76، وتمول في إطار نظام المنسقين المقيمين حتى حزيران/يونيه 2022. وإذا أعيدت الوظيفة، ستغطي البعثة الأشهر الستة التالية من عام 2022 بموجب الترتيب المعتاد لتقاسم التكاليف مع نظام المنسقين المقيمين، على النحو الذي وضعته الجمعية العامة لأول مرة في قرارها 296/59 لعمليات حفظ السلام المتكاملة، والذي مَدّد وطُبّق على نحو متسق في جميع البعثات المتكاملة، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على السواء. وفيما يتعلق بوظائف الدعم الأربع، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه بعد التشاور مع نظام المنسقين المقيمين، أشار النظام إلى أنه غير قادر على استيعاب وظائف موظفي الدعم الأربع. وبناء على ذلك، ألغيت هذه الوظائف. وتأثر ثلاثة موظفين بهذا الإلغاء، لأن الوظيفة الرابعة كانت شاغرة. ونُقل الموظفون الثلاثة إلى وظائف شاغرة مناسبة أخرى يمكن فيها استخدام معارفهم وخبراتهم المؤسسية استخداما فعالا.

20 - وفيما يتعلق بالعلاقة بين المكتب المقترح للأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) والأمين العام المساعد (منسق البعثة)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مجلس الأمن قرر في قراره 2542 (2020) أن يتولى القيادة العامة للبعثة مبعوث خاص للأمين العام، مع التركيز بوجه خاص على المساعي الحميدة والوساطة لدى الجهات الفاعلة الليبية والدولية لإنهاء النزاع، وأن يتولى منسق للبعثة، يعمل تحت سلطة المبعوث الخاص، مسؤولية عملياتها اليومية وشؤونها الإدارية. وبناء على ذلك، يقدّم الأمين العام المساعد (منسق البعثة) الذي عُيّن على هذا النحو تقاريره مباشرة إلى المبعوث الخاص ويساعده في القيادة العامة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أساس يومي. ويُقترح أيضا أن يكون الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) مسؤولا مباشرة أمام المبعوث الخاص. ويكفل الأمين العام المساعد، إضافة إلى مهامه العادية بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، الاضطلاع بالعمل البرنامجي للفريق القطري بالتآزر مع العملية السياسية التي تقودها البعثة. وينوب الأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) عن رئيس البعثة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويتوقع من الأمين العام المساعد (منسق البعثة) والأمين العام المساعد (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) أن يعملوا وفقا لاختصاصاتهما بطريقة منسقة ومتسقة ومتكاملة.

21 - وبين الأمين العام في تقريره السابق (A/76/6 (Sect. 3)/Add.4) التغييرات التنظيمية المقترحة لعام 2022، التي شملت إعادة تسمية مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ليصبح مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وبالتزامن مع ذلك إعادة نذب وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام (أمين عام مساعد) لتولي مهام المنسق المقيم (أمين عام مساعد)، وفقا لقرار مجلس الأمن 2542 (2020) (انظر المرجع نفسه، الفقرتان 244 (ج) و (د)، و 245 (ط) و (ل)).

22 - وكانت اللجنة الاستشارية قد اشارت سابقا إلى أنه بصرف النظر عن التغييرات المقترحة في المهام الحالية لنائب الممثل الخاص للأمين العام، ما زالت تقترح اعتمادات لعام 2022 في ميزانية البعثة لوظيفة المنسق المقيم الذي لم يعد يعمل نائبا للممثل الخاص للأمين العام، إلى جانب أربع وظائف للدعم (2 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني) موجودة حاليا في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية). وتوصي اللجنة، تشسيا مع ترتيبات التمويل لوظائف المنسقين المقيمين الأخرى من رتبة أمين عام مساعد، بالألا يُدرج في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام 2022، تمويل وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ووظائف الدعم الأربع (2 ف-4 ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية)، ولكن من الأنسب تمويلها من خارج الميزانية في إطار تمويل نظام المنسقين المقيمين (انظر A/76/7/Add.4، الفقرة 24 و A/76/7/Add.1، الفقرة 22). وأيدت الجمعية العامة، في الجزء العاشر من قرارها 246/76، توصيات اللجنة الاستشارية.

23 - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة إنشاء منصب الأمين العام المساعد الذي يضطلع بدور ثلاثي والوظائف ذات الصلة. واللجنة أيضا، إذ تضع في اعتبارها الطابع المتعدد المهام للأدوار المتعددة لمنصب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في جميع البعثات الميدانية، التي تشمل العديد من كيانات الأمم المتحدة، توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استعراض ترتيبات التمويل الشاملة وتوفير ترتيب مستدام وأكثر إنصافا في سياق التقرير المقبل عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، حسب الاقتضاء.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

24 - إضافة إلى المبررات الواردة في تقرير الأمين العام، زُودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمزيد من المعلومات عن اقتراح إنشاء الوظائف الإضافية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أهمية عمل عنصر رصد وقف إطلاق النار في توطيد عملية السلام في ليبيا. بيد أن اللجنة الاستشارية، إذ تضع في اعتبارها النهج المرحلي المتمثل في نشر عنصر رصد وقف إطلاق النار والعدد الكبير من الوظائف الشاغرة، بما في ذلك تلك التي تتشابه في الرتب والمهام مع الوظائف المقترحة، فإن اللجنة ليست مقتنعة تماما بتبرير بعض الاحتياجات من الموارد في هذه المرحلة وضرورتها. (انظر الفقرتان 25 و 31 أدناه).

25 - وتوصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بعدم الموافقة على الوظائف المقترحة التالية، 4 وظائف لموظفي حماية لصيقة (فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفتين لموظف أمن - العمليات والمعلومات (فئة الخدمة الميدانية)، و 3 وظائف لمشغلي لاسلكي أمنيين (الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة لموظف أمن - أماكن العمل (فئة الخدمة الميدانية)، و 3 وظائف لمساعدين معينين بالأمن الميداني (الرتبة المحلية). وفيما يتعلق بدعم البعثة، توصي اللجنة أيضا بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-5

(كبير موظفين إداريين) ووظيفتين برتبة ف-4 (1 مهندس و 1 موظف مشتريات) واستيعاب هذه الوظائف الثلاث من الموارد الحالية للبعثة. وينبغي تبعاً لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

26 - وفي حين تسلم اللجنة الاستشارية بأهمية الوظائف المقترحة في إطار دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية (1 ف-5 كبير المستشارين لشؤون حماية المرأة و 1 ف-4 موظف لشؤون حماية الطفل) وتوصي بالموافقة عليها، فإنها ترى أنه يمكن أن يكون هناك تداخل مع مهام القدرات القائمة بالفعل على الصعيد القطري. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تحليلاً شاملاً لجميع الوظائف داخل منطقة البعثة، بما يشمل الأدوار والمهام المتصلة بحقوق الإنسان، والعنف الجنساني وحماية الطفل، وإيلاء الاعتبار الواجب لتأمين الوظائف القائمة، وأن يقدم معلومات مستكملة في عرض الميزانية المقبل.

معدلات الشواغر

27 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى تطبيق معدل شواغر قدره 50 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وتطبيق معدل شواغر قدره 35 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة من الرتبة المحلية (A/76/6/8/Add.3)، الفقرة 33). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمتوسط معدلات الشواغر لجميع فئات موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في 31 كانون الثاني/يناير 2022، على النحو المبين في الجدول 5 أدناه.

الجدول 5

متوسط معدلات الشواغر (في 31 كانون الثاني/يناير 2022)

الفئة	الوظائف المأذون بها	معدل الشواغر المدرج في الميزانية	متوسط معدل الشواغر
الموظفون الدوليون	207	24,3	22
الموظفون الفنيون الوطنيون	14	60	36
الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	84	27	32
متطوعو الأمم المتحدة	6	16,7	17

28 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية متوسط معدلات الشواغر المقترحة والفعالية في 31 كانون الثاني/يناير 2022، وهي على ثقة من أن المعلومات المستكملة ستقدم إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير.

الوظائف الشاغرة

29 - عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بشأن 42 وظيفة كانت شاغرة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأكثر من سنتين (1 ف-4، 5 ف-3، 2 ف-2، 8 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، 5 وظائف لموظف فني وطني، و 20 وظيفة من الرتبة المحلية، ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، في 1 شباط/فبراير 2022. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها من العدد الكبير من الوظائف الشاغرة منذ أكثر من سنتين، وتتوقع أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة

على وجه السرعة. وتأمل اللجنة أن تقدم الجمعية العامة معلومات مستكملة عن حالة الاستقدام في جميع الوظائف الشاغرة وقت نظرها في هذا التقرير وفي سياق مشروع الميزانية المقبلة (انظر أيضا A/76/7/Add.4، الفقرة 33).

التكاليف التشغيلية

30 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه يقترح مبلغ إضافي قدره 13 234 600 دولار أمريكي في إطار التكاليف التشغيلية لدعم أنشطة البعثة، بما في ذلك ما يلي: (أ) السفر في مهام رسمية: 243 000 دولار لتغطية تكاليف السفر لغير أغراض التدريب لفائدة المراقبين التابعين لعنصر رصد وقف إطلاق النار، وموظفي الأمن المتفرغين لهم وموظفي دعم البعثات الذين يعززون إليهم مباشرة؛ (ب) المرافق والبنى التحتية: 4 205 600 دولار لتغطية، في جملة أمور، اقتناء اللوازم، والمرافق الجاهزة، والمولدات، ومحطة لمعالجة المياه، ومعدات توزيع الوقود، والتشييد، والتجديد، والصيانة في المباني في فندق المدينة ومركز أوغادوغو للمؤتمرات في سرت؛ (ج) النقل البري: 1 851 200 دولار لتغطية، في جملة أمور، اقتناء مركبات إضافية وإصلاحها وصيانتها؛ (د) العمليات الجوية: 2 337 700 دولار لتغطية، في جملة أمور، استئجار وتشغيل طائرة مروحية واحدة من خلال عقد نشر مدته ستة أشهر، ورسوم الهبوط ورسوم الخدمة الأرضية؛ (هـ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 2 511 400 دولار لتغطية تكاليف اقتناء وصيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واقتناء البرامجيات وتراخيصها، في جملة أمور؛ (و) الخدمات الطبية: 722 600 دولار لتغطية تكاليف اقتناء المعدات والخدمات واللوازم الطبية؛ (ز) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى: 1 363 100 دولار لتغطية، في جملة أمور، خدمات الرعاية الاجتماعية والكشف عن الألغام وإزالتها (A/76/6 (Sect.3)/Add.8، الفقرة 34).

31 - ومع مراعاة نمط الإنفاق في عامي 2020 و 2021 في إطار بعض بنود النفقات، والنهج المرحلي لنشر عنصر رصد وقف إطلاق النار، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات الإضافية للتكاليف التشغيلية بنسبة 30 في المائة، أو 3 970 000 دولار، (انظر الفقرة 24 أعلاه).

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

32 - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تقوم بما يلي: (أ) الموافقة على التكاليف الإضافية المقترحة من الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية على النحو المبين في هذا التقرير؛ (ب) اعتماد مبلغ إضافي قدره 20 379 100 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لعام 2022؛ (ج) اعتماد مبلغ إضافي قدره 718 100 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام 2022 (A/76/6 (Sect. 3)/Add.8، الفقرة 35).

33 - ورهنا بملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 15 317 800 دولار، دون تقسيمه إلى أنصبة مقررة، للفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن استخدام سلطة الالتزام أثناء النظر في الميزانية المقترحة لعام 2023 وأن يقدم تقريراً عن النفقات النهائية المتصلة بسلطة الالتزام خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والسبعين للجمعية، في سياق تقرير الأداء المالي للميزانية البرنامجية لعام 2022.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2022			2021			2020			
2022 مقابل 2021 الزيادة/(النقصان)	المجموع	الاحتياجات الإضافية	الاعتمادات	النسبة المئوية	الإنفاق	الاعتمادات	النسبة المئوية	الإنفاق	الاعتمادات	
(3)-(7)=(8)	(6)+(5)=(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)			
										أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
379,7	6 676,5	-	6 676,5	101,5	6 393,5	6 296,8	111,0	6 881,3	6 196,6	2 - الوحدات العسكرية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3 - شرطة الأمم المتحدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4 - وحدات الشرطة المشكّلة
379,7	6 676,5	-	6 676,5	101,5	6 393,5	6 296,8	111,0	6 881,3	6 196,6	المجموع الفرعي
										ثانيا - الموظفون المدنيون
6 510,1	36 237,0	6 259,1	29 977,9	105,0	31 226,1	29 726,9	96,5	28 660,8	29 709,8	5 - الموظفون الدوليون
1 463,2	3 634,6	885,4	2 749,2	100,9	2 191,5	2 171,4	104,4	2 465,4	2 361,8	6 - الموظفون الوطنيون
56,0	284,4	-	284,4	80,1	183,0	228,4	159,0	249,2	156,7	7 - متطوعو الأمم المتحدة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8 - موظفو المساعدة المؤقتة العامة
49,2	245,0	-	245,0	61,8	121,1	195,8	41,5	136,9	329,6	9 - الأفراد المقدمون من الحكومات
8 078,5	40 401,0	7 144,5	33 256,5	104,3	33 721,7	32 322,5	96,8	31 512,3	32 557,9	المجموع الفرعي
										ثالثا - التكاليف التشغيلية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10 - الخبراء
(228,9)	178,9	-	178,9	9,0	36,6	407,8	7,1	39,1	550,2	11 - الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
93,7	1 089,5	243,0	846,5	126,2	1 256,9	995,8	24,5	365,8	1 491,3	12 - السفر في مهام رسمية

الفرق	2022			2021			2020			
	2022 مقابل 2021 الزيادة/(النقصان)	المجموع الاحتياجات الإضافية	الاعتمادات الإضافية	النسبة المئوية	الإنفاق	الاعتمادات	النسبة المئوية	الإنفاق	الاعتمادات	
	(3)-(7)=(8)	(6)+(5)=(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)		
3 727,5	22 492,1	4 205,6	18 286,5	102,4	19 215,9	18 764,6	97,8	19 635,5	20 083,3	13 - المرافق والبنى التحتية
1 731,1	2 089,1	1 851,2	237,9	84,1	301,1	358,0	701,1	2 635,5	375,9	14 - النقل البري
2 337,7	6 629,9	2 337,7	4 292,2	81,0	3 476,2	4 292,2	63,4	2 728,2	4 304,5	15 - العمليات الجوية
-	-	-	-	-	-	-	-	135,5	-	16 - العمليات البحرية
2 205,2	4 565,5	2 511,4	2 054,1	57,6	1 359,0	2 360,3	71,1	2 101,9	2 958,3	17 - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
850,4	1 139,0	722,6	416,4	25,4	73,4	288,6	84,1	348,1	414,0	18 - الشؤون الطبية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19 - المعدات الخاصة
1 222,1	4 379,6	1 363,1	3 016,5	101,2	3 196,2	3 157,5	148,1	5 196,5	3 508,5	20 - اللوازم والخدمات الأخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21 - المشاريع السريعة الأثر
11 938,8	42 563,6	13 234,6	29 329,0	94,4	28 915,3	30 624,8	98,5	33 186,1	33 686,0	المجموع الفرعي
20 397,0	89 641,1	20 379,1	69 262,0	99,7	69 030,5	69 244,1	98,8	71 579,7	72 440,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

المرفق الثاني

المصروفات غير المنظورة والاستثنائية: الالتزامات التي شهد الأمين العام بأنها تتصل
بصون السلام والأمن الدوليين لعامي 2021 و 2022 (حتى 22 شباط/فبراير 2022)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022			2021			الوصف
الرصيد	الإنفاق	المأذون به	الرصيد	الإنفاق	المأذون به	
			(13,8)	111,3	97,5	المستشار الخاص للأمين العام المعني بالجنوب الأفريقي
266,4	210,0	476,4	490,1	594,2	1 084,3	آلية متابعة الحادث الأمني الخطير الذي أسفر عن مقتل عضوين من فريق الخبراء في كانانغا بجمهورية الكونغو الديمقراطية
			57,5	347,2	404,7	المشاورات المتعلقة بقبرص
			44,1	104,5	148,6	المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان والقضايا الإقليمية
			26,6	135,0	161,6	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
1 062,6	139,5	1 202,1	535,1	463,1	998,2	نشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
			358,8	63,0	421,8	دعم الولاية القضائية الخاصة للسلام، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
			126,4	65,9	192,3	نشر فريق متقدم من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لدعم آليات وقف إطلاق النار في دارفور، السودان
99,0	52,6	151,6	33,0	31,2	64,2	المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا
1 428,0	402,1	1 830,1	1 657,7	1 915,5	3 573,2	المجموع